قضايا سياسية

اسم المقال: الصراع الفكري بين الاحزاب الحاكمة والاخوان المسلمين واثره في التحول الديمقراطية: (نماذج مختارة)
اسم الكاتب: م.د. حسن هادي رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7547
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الصراع الفكري بين الاحزاب الحاكمة والاخوان المسلمين وأثره في التحول الديمقراطي: (نماذج مختارة)[▽]

The intellectual conflict between the ruling parties and the Muslim Brotherhood and its impact on democratic transformation: (selected models).

م. د. حسن هادي رشيد[*] Dr. Hasan Hadi Rasheed

- **الملخص**

علَّمنا التاريخ أن التحول الفكري للأنظمة السياسية غالباً ما يكون من خلال التغيير الثوري المباشر، ولكننا شهدنا خلال العقود الاخيرة تغير يبدأ على شكل ثورة او احتجاج، ولكنه لا يحصل فيه تغير بشكل مباشر للنظام. وهذا يعود لأسباب عديدة منها خلل في منهاج وقدرة القائمين على الثورة، واما السبب الآخر محاولة النظام القائم الهرب نحو الأمام عبر اشراك اكبر عدد ممكن من المعارضين له بالعملية السياسية، وفي نتيجة توصلنا لها من خلال الاطلاع على بعض التجارب ان هذا الهروب كان له نتائج سلبية؛ لأن اصحاب هذا القرار لم تكن لهم قراءة حقيقية لهذه القوى، فضلا عن جهلهم لحقيقة موقف الشعب منهم، معتمدين على موقف الشعب وهو في حال الاضطهاد والانكسار، غير مستدركين انه في حال فسح المجال له سوف يختار غيرهم؛ فتحدث صدمة متبادلة للأحزاب الحاكمة، وللقوى الصاعدة الفائزة بعدم قدرتها على القيادة والسير نحو بر الامان في ظل التحديات التي واجهتها، وامام التخبط والخطوات غير المدروسة من القائمين على الثورة او الاحتجاج فضلاً عن الحزب الحاكم، وكذلك فشل خيارات الشعب المبنية على البحث عن بديل ايً كان شكله؛ لذلك كانت النهاية كما في هذه التجارب التي مر بها عالمنا العربي هي الحرب الاهلية بين الفريقين وانهيار العملية السياسية، بعد ان يكون الشعب هو الضحية الاكبر.

الكلمات الافتتاحية: التحول الفكري، الديمقراطية، الاخوان المسلمين، الجيش.

Abstract:

History has taught us that the intellectual transformation of political systems can take place through direct revolutionary change. However, during the recent decades, we have witnessed that although change may begin in the form of a revolution or a protest, it does not necessarily a lead to a regime change. This is can be attributed to many reasons, such as the inability and inadequacy of the approach persuaded by those in charge of the revolution. The other reason is the existing regime's attempt to

▽ تاريخ التقديم : 2023/6/8 تاريخ القبول: 2023/7/12 تاريخ النشر: 2023/9/31

* – مدرس دكتور، قسم السياسات الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، hassan.hadi@nahrainuniv.edu.iq.

circumvent the demands of the revolution by trying to get as many opponents as possible into the political process. We conclude that this approach has adverse results because decision-makers don't have a proper understanding of the course of events. Also, due to their ignorance of the true position of the people towards them, they relied on the position of the people while they were in a state of persecution and brokenness, not realizing that if they were given the opportunity, they would choose others, even if they were worse than them, thus causing a shock to the victorious powers by their inability to lead, and another.

Key words :Intellecal transformation, democracy, Muslim Brotherhood, the army.

- **المقدمة**

إذا كان هنالك تغيير وتحول فكري قد حصل في نظام ما، وبغض النظر عن طبيعة وشكل هذا التغيير هل كان دموي ام سلمي، وهل التغيير في المنظومة الفكرية قد اخذ شكله النهائي ام لا، فلا بد من معرفة اسباب هذا التحول، فكل عملية تحول في المنظومة الفكرية تحتاج لعوامل عدة، وما يهمنا هنا اسباب تحول الانظمة العربية التقليدية الى ممارسة الديمقراطية على وفق الاطار الفكري الغربي، وهذه النقطة ستكون اهم مرتكزات معرفة اسباب الصراع بين الاحزاب الحاكمة التي اقدمت على هذه الخطوة، وتنظيم الاخوان المسلمين المظلة الرئيسية لكل الأحزاب الاسلامية، وهل هذه القوى بشقيها الحزب الحاكم والمعارضة مدركة او غير مدركة لخطورة الاقدام على خطوة التحول، وأُولى التحديات ستظهر لقصر المدة الزمنية لعملية التغيير، وهو مما قد يؤثر بشكل كبير على عدم اكتمال التغيير الثوري، ولسرعة ظهور التحديات، لاسيما اذا ما مس التغيير المنظومة الفكرية للمجتمع من علماني الى اسلامي، كل منهم ينظر للديمقراطية من منطلقاته الفكرية، واختلاف معه طريقة تعاطي المنظومة الفكرية الجديدة (الاحزاب، الشعب، الجيش) مع الاحداث، السياسية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، وحينها لن يقتصر التأثير والتحديات على من شارك بصورة مباشرة او غير مباشرة بعملية التحول، او على من كان ضدها ممن يحاول اعادة عقارب الساعة الى الخلف، كون هذا التحول سيحرك معه الكثير من التحديات، سواء بالمادة او من خلال دغدغة مشاعرهم الوطنية او الدينية، او المناطقة او العشائرية او الخوف والكراهية من الآخر، فاصبح كل من شارك او لم يشارك في عملية التغيير له صوت، ولا نتحدث هنا عن الصوت الانتخابي فقط، وانما علو صوت الشارع من خلال الاحتجاجات العامة او المطالب الفئوية لأصحاب المهن او المناطقية، فضلاً عن دور الجيش الذي لم يكن خارج اطار المشهد السياسي، لاسيما أن الوضع لم يعد كما كان قبل التحول بعد ان رفع سقف الحريات، مع تنامي وسهولة التعبير من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

وإذا كانت هذه التحديات تنقسم الى داخلية وخارجية، فكلاهما يتضمنان تحديات كثيرة، وإذ لا يمكن تجاهل العامل الخارجي الدولي والإقليمي، وان مصالح كل دولة ومدى تأثيرها في المشهد السياسي، بما يمتلكه من قوة تأثير على عملية التحول، ويعتمد ذلك على حسب نظرة الخارج لطبيعة النظام السابق او الجديد، وما تمتلكه الدولة المستهدفة من امكانيات اقتصادية واستراتيجية، تبعا لذلك تحرك الدول كل العوامل المتاحة له لتحقيق مصالحها على حساب دول التغيير، لذلك فهو يحتاج الى بحث خاص به، وعلى هذا سيكون هذا البحث مقتصراً على عوامل الصراع الداخلية المبنية على الاختلافات الفكرية بين القوى السياسية الحاكمة منها والمعارضة.

- **أهمية البحث**

يعطي البحث تصور واضح عن الاسباب الحقيقية التي تدفع الحزب الحاكم لتغيير افكاره، والاتجاه نحو الديمقراطية الغربية، مع انها ليس فقط لا تؤمن بها، بل ولم تعد لها العدة بنيل رضا الشارع، وفي قراءة للخريطة السياسية العربية نجد أن البديل كان صعود القوى السياسية الاسلامية كونها الاكثر قدرة على تحريك الشارع المتعطش لحكم اسلامي كما كانت الخلافة الراشدة، وهي الاخرى لا تؤمن الديمقراطية الغربية، وتعدها من الكفر وإن لم تعلنه للعلن اثناء مشاركتها بالعملية السياسية، وأهمية البحث تكمن في دراسة هذه الاشكالية الفكرية بين طرفين يحاول كل منهما الاستحواذ على السلطة بما لا يؤمن به؛ بل ومخالف لأيدولوجيته وعقيدته، مما دفع بالأمور لئن تصل الى حروب وانتهاك للدماء والحرمات، كل ذلك؛ بسبب أن الحزب الحاكم او المعارضة قد تركت قيمها وما تؤمن به من أجل الوصول الى السلطة.

- **هداف البحث:**

يهدف البحث الى بيان الاسباب التي تجعل من الحزب الحاكم يستجيب لضغوط الشارع ليتحول من تفرده بالهيمنة والتسلط الى السماح بالمشاركة السياسية للمعارضة، ونبحث الاسباب التي تواجه تغيير المنظومة الفكرية للحزب الحاكم، والتي تؤثر على نجاح او فشل عملية التحول، بدراسة الاختلافات الفكرية التي تواجه عملية التغيير.

- **مشكلة البحث**

يمثل التنافس بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ظاهرة ايجابية، ولكن عندما يتحول التنافس الى صراع، والصراع يصل لمرحلة حمل السلاح من الطرفين، لاسيما من الحزب الحاكم؛ لأنه خسر الانتخابات النزيهة فهذه اشكالية، وتتصاعد وتيرة الصراع مع طموح الشعب بوضع سياسي افضل وعلى كل الاصعدة،

لاسيما ان التيار الصاعد يمثل التيار الاسلامي، الذي يأمل منه الشعب ان يحقق ما عجزت عنه التيارات العلمانية التي حكمت البلد منذ الاستقلال، وهذا يضعنا امام اسئلة عديدة منها.

هل هو تحول فكري حقيقي يهدف لبناء دولة جديدة على اعقاب مرحلة التحول بإقامة مؤسسات شرعية دائمة، ام هي محاولة صورية لتجديد الثقة على حساب الشعب، وبإسقاط سياسي لقوى المعرضة.

هل كان الهدف من التغيير واضح ومدروس من قبل الحزب الحاكم، أم إن اتخاذ قرار التحول كان في ظل مشهد يشوبه العجز والضبابية.

والاشكالية الاكبر اذا كان التحول من خلال الديمقراطية الغربية باعتبارها فلسفة كاملة تتعارض مع الاسلام، وليس كآلية، فكيف ستتعامل الاحزاب والتيارات ذات المرجعية الاسلامية مع ما تراه كفراً.

وذات الاشكالية مع الاحزاب الحاكمة (العلمانية) هل تؤمن بالديمقراطية وبالمشاركة السياسية مع اللآخر.

وهل حقا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة بغض النظر إن كان ذا توجه اسلامي ام علماني.

- **الفرضية:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها "ان تعدد التحديات التي تواجه عملية التحول الفكري تعد من الامور الطبيعية التي تواجه اي عملية تحول مدروس العواقب، وهذه التحديات تتعاظم مخاطرها لحد الصراع عندما لا توجد دراسة مسبقة تحدد شكل وحدود التغيير بشكل واضح".

- **الاطار المنهجي للبحث:**

سيتم اعتماد المنهج التحليلي، والذي يتم من خلالهِ تحليل الافكار والآراء، واستشفاف الغايات والأهداف التي كانوا يرمون إليها، المشرعون واللاعبون الجدد في عملية التحول الديمقراطية في ظل تضاد المنظومة الفكرية للاعبين.

أولاً: أنواع التحول في المنظومة الفكرية السياسية.

التغيير كما هو معلوم سنة كونية، له اسباب عدة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية، داخلية او خارجية)، ومن ابرز انواعه هو التغيير الثوري إن كان سلمي او مسلح، وتاريخ الإنسانية يوحي لنا بأن الحاجة إلى التغيير قضية ملحة وذات أهمية لاستمرار الحياة، والتغيير في الفكر السياسي جزء من منظومة التغيير الثوري التي تصيب الدول، وإن كان يعبر عنه بكونه فعل نخبوي او اجتماعي تقوم به الجماهير بدور المساعد، كونها احد

ادوات التغيير باعتبارهم الطبقات التي تعاني الظلم والحرمان، من أجل تبديل ظروف حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو الأفضل، او لأسباب شتى تدفعهم للوقوف مع هذا الطرف او ذاك.

والتغير الثاني الذي يكون مصاحب للتغير الثوري، التغيير بصورة شرعية (قانونية)، حيث تحاول السلطة القائمة أن تسبق الثورة بخطوة لإفشال نجاح الثورة للحفاظ على مكاسبها بإصدار تشريعيات؛ فتسمح للمعارضة وغيرها بالمشاركة بالعملية السياسية من خلال المشاركة بالانتخابات، وغالباً ما تأتي هذه التشريعات من شعور تلك الحكومات بعجزها امام الشارع الذي يظهر سخطه من سياستها الفاشلة، فتحاول إشراك قوى المعارضة التي ترى فيها الضعف وغير قادرة على منافستها، والتي كانت تمنع مشاركتها بالانتخابات، كونها ترى أنها الاجدر بإدارة العملية السياسية.

نقصد بالتحول الفكري بهذا البحث، هو التغيير الجوهري والواضح في طبيعة تفكير القوى السياسية (حكومة، معارضة)، بشكل ثوري او شبه ثوري (الثورة غير الكاملة)، ويصاحبه تغيير المنظومة الفكرية للمجتمع بكل فئاته ليصبح له دور في هذا التحول سلباً او ايجاباً، بخلاف دورهم قبله.

1- <u>التغيير الثوري:</u>

تعد الثورة احد ابرز اشكال التحول الجذري للمنظومة الفكرية للدول، وهي بقدر ما تستهدف إحلال علاقات إجتماعية جديدة محل علاقات اجتماعية كانت قائمة من قبل، والقوى القائمة بالثورة تجد نفسها أمام ضرورة تقرير شكل الحكم الجديد الذي يتناسب مع هدفها وطموحها بتحقيق علاقات اجتماعية جديدة عند نجاحها. كتغيير شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية بأخرى، وربما ذلك يفسر لجوء الثورات حال نجاحها الى تغيير شكل الحكم لتحقيق اهدافها[1]. وعادة تمر الثورة بمرحلتين، تتعلق أولاهما بهدم النظام القائم وهي المرحلة الاقصر والاسرع وربما الاسهل، وتتعلق الثانية بإعادة صياغة النظام السياسي الجديد وهي المرحلة الاصعب والاطول، واللافت للنظر ان المرحلة الثانية من تطور الثورات سوف تقود الى انظمة سياسية مختلفة عن الانظمة قبل الثورات[2]. لذلك فالمعيار الحقيقي للتغيير لا يتم فقط عبر الإطاحة بالأنظمة الحاكمة السابقة، بل مدى ما يمكن انجازه من عملية التغيير (الاجتماعي- الاقتصادي، السياسي والثقافي والقانوني)، ولاسيما في ميداني التنمية والرفاه الاجتماعيين، ولعل ذلك يحتاج الى زمن طويل للحكم على هذه التجربة وتقويمها ايجاباً او سلباً ضمن مؤشرات ارتفاع الدخل وعلى وفق معايير دولية، مع اخذ الظروف الخاصة بالحسبان لكل بلد

[1] - عبد الرضا الطعان، مفهوم الثورة، جامعة الموصل، نينوى، 1980، ص 100.

[2] - وصال العزاوي، الثورات العربية واستحقاقات التغيير: دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم السياسية، مجلة قضايا سياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، بغداد، المجلد الرابع، العدد السادس والعشرون، 2012، ص 178.

خصوصيته، كمستوى التعليم والصحة ومياه الصرف والكهرباء والماء الصافي الصالح للشرب والبنية التحتية والبطالة والفقر [1].

2- التغيير الفكري للحزب الحاكم:

التغيير الثاني الذي شهدته الدول العربية خلال العقود الثلاثة الاخيرة، محاولة الاحزاب الحاكمة إجراء مراجعة فكرية نتيجة ضغط الشارع، بمحاولة منها استباق نتائج الثورات ووأدها في مهدها، بتغير قانون الانتخاب بالسماح بدخول المعارضة للعملية السياسية، وعموما فان الرؤية للثورات المعاصرة، لم تكن معقدة أو غامضة، بل كانت في غاية البساطة والوضوح، والتي اختزلت في مطلبين اساسين لم يختلف عليهما اثنان، الاول: ضرورة انعتاق المجتمع من هيمنة الاستبداد السياسي بصورة سلمية، وثانيهما: إقامة نظم سياسية تعزز حاكمية القانون والشراكة الشعبية وتحقق العدالة والمساواة ألاجتماعية وتحترم الحريات العامة. والمنطقة شهدت الكثير من الثورات والانقلابات العسكرية الكاملة وغير الكاملة، وما يهمنا في بحثنا اختيار نماذج كانت في اثنين منها في طور الثورة او هي في منتصف الثورة هي ويمكن اطلاق الثورة غير الكاملة، وهذه النماذج هي الجزائر، ومصر، باعتبار التنافس ومن ثم الصراع بين الأحزاب الحاكمة وبين تنظيم (الاخوان المسلمين) او الاحزاب التي خرجت من تحت عباءته بشكلً او بآخر.

أ- التجربة الجزائرية 1989.

مع بداية الثمانينات شهد المناخ السياسي في الجزائر نوعا من الانتعاش وبدأت بعض التيارات الحزبية تظهر للوجود وتزامنت مع انتهاج سياسة اقتصادية من أهم معالمها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية، وظهور شعارات جديدة من بينها "من اجل حياة أفضل"، وعرف النفط انتكاسة كبيرة مما كان له أثراً سلبياً على الاقتصاد الجزائري وعلى الحياة المعيشية للمواطن حيث مست الإضرابات والاحتجاجات مختلف أنشطة الاقتصاد فيها، وفى 19 ايلول 1988 وبمناسبة الإعلان عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا، ألقى رئيس الجمهورية (الشاذلي بن جديد 1979- 1992) خطابا أمام مكاتب التنسيق الولائية وجه فيه انتقادات كبيرة للجهاز الحكومي ولأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات والأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب نتيجة اللامبالاة التي أصبحت تتصف بها الادارة الحكومية وأفراد المجتمع بصفة عامة، وكانت الدعوة لانتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار انخفاض اسعار النفط [2]. وتجسد هذا الخطاب

[1] - عبد الحسين شعبان، خريطة التغيير العربية اضاءات في اطروحات مغايرة!، مجلة حمورابي للدراسات، العدد الخامس، السنة الثانية، نيسان/ابريل 2013، ص 12.

[2] - أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962- 2004، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 2006، العدد 4 (31 ديسمبر/كانون الأول 2006)، ص 124.

بعد اضطرابات عام 1988م [*]، ما اطلق عليها انتفاضة الخبز التي خرجت ضد ارتفاع اسعار الخبز، ونتج عن ذلك إقرار بعض الإصلاحات السياسية عن طريق صدور دستور شباط 1989م [**]،الذي نصت المادة (٣٩) منه على أن حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين، الى جانب ما نصت عليه المادة (40) من الحق في أنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به[1]، ولتتضح الصورة للتغير الحقيقي بعد تولي الحكم من قبل الرئيس (الشاذلي بن جديد 1979– 1992)، ولذلك كان هنا التحول والانفتاح السياسي بإقرار التعددية السياسية، بما أعطه الدستور الجديد من حرية تشكيل جمعيات ذات طابع سياسي، وايضاً تم الإفراج عن المساجين السياسيين الإسلاميين[2]. وكان من بين المستفيدين من التغيير الدستوري التيار السياسي الاسلامي بأغلب اتجاهاته، بعد ان كان قد مر بمرحلة صعبة من العمل السري، فضلاً عن التيار العلماني بكل تياراته، ومن بين حركات المجتمع السياسي الاسلامي التي نشطت في تلك المرحلة حركة (حماس الجزائر)، و(حركة النهضة الاسلامية 1989)، و"الجبهة الاسلامية للإنقاذ" وهي يهمنا هنا لدورها وتأثيرها الكبير على الحياة السياسية في الجزائر[3]، وبعد فوزها الكاسح في انتخابات المجالس المحلية، وكذلك في الدورة البرلمانية الأولى انتخابات 26 ديسمبر 1991، حصلت جبهة الانقاذ في الجولة الاولى منها على 188 مقعدا من اصل 430 مقعداً وإن لم تحصل على الاغلبية، الا انها جاءت متقدمة على جبهة التحرير الوطني التي حصلت على 16 مقعدا فقط، وحصلت القوى الاشتراكية على (25) مقعدا والاحرار على (3) مقاعد، ولم تحصل باقي القوى

---

* – وخلفت مظاهرات احداث 5 اكتوبر 1988 بحدود 189 قتيلا و1442 جريحا حسب الاحصائيات الرسمية. سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 21.

** – دستور 1989 يختلف من حيث الشكل والمضمون عن الدساتير السابقة كونه اقر بمبدأ الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية، ومسؤولية الحكومة امام المجلس محل مبدأ السلطة والحزب الواحد المحتكر للسلطة، ويبين ان السبب في ذلك يعود لعجز النظام القائم للاستجابة لمطالب الشعب، نتيجة وطأة الازمة الاقتصادية، بل وعجزه عن تسير الاقتصاد في الجزائر بسبب تفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية فبرزة ظاهرة الطبقة البرجوازية وانتشرت البطالة، وهذه الاسباب وغيرها دفعت بالشعب بالمطالبة بالتغيير. سعيد بو الشعير، المصدر السابق، ص 3.

[1] – الذي سناء كاظم كاطع، المنطلقات الفكرية للحركة الاسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (45)، 2010، ص 99.

[2] – زيدان سعيد وجبران سفيان، طور حركات الإسلام السياسي في الجزائر قبل و بعد الربيع العربي.، ضمن اشراف وتحرير محمد الامير احمد ومحمد كريم، تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، ط 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2019، ص 246.

[3] – والتي تأسست في شباط 1989 وتم حلها في اذار 1992، والتي كانت قد فازت بالانتخابات البلدية في حزيران 1990، في 853 بلدية من اصل 1541 بلدية، بنسبة 55.42%، فيما فازت جبهة التحرير الوطني التي حكمت الجزائر ل28 سنة ب 487 بلدية أي بنسبة 31.64%. محمد احمد فيصل العبيدي، الحركة الاسلامية والصراع على السلطة في الجزائر 1990–1999م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة الموصل، 2020، ص 8 وما بعدها، وينظر ايضا: أحمد سويقات، مصدر سبق ذكره، ص 125.

على اي مقعد، وبقي 200 مقعدً للجولة الثانية، المقرر لها في 16-1-1962[1]. وكان لجبهة الانقاذ الحظ الاوفر في الفوز بالجولة الثانية لوجود عدد كبير من مرشحيها في هذه المرحلة.

ب- التجربة المصرية 2005 و 2011

عاشت الحياة التشريعية في مصر معتمدة على سطوة القائمين على ثورة تموز 1952، ومن 1957 إلى 2006 وإذ جرت مياه كثيرة في نهر السياسة المصرية؛ الا انها جعلت من استقرار نظام الحكم وسيطرة الرئيس على البرلمان تتم بدون شطب مرشحين، وإذ تغيرت آليات الحد من المشاركة الانتخابية من الخمسينات، ولكن ظلت هذه المشاركة هاجساً أساسياً بالنسبة للنظام، يستدعيها لوقت قصير، ثم يغلق الباب عليها عندما يجد نتائجها غير مواتية له، وهذا ما فعله الرئيس المصري الاسبق (حسني مبارك 1981- 2011) بدعوة الناس للمشاركة في انتخابات 2005، وتسامح مع المشاركة السياسية في الجولة الأولى[2]، مع جميع القوى السياسية ومنهم الإخوان المسلمين، الذين سجلوا نجاحات انتخابية فيها، وان كانوا قد خاضوها كمستقلين فحصلوا على (88) مقعدا بالبرلمان رغم اتهامهم الموجه للحكومة بالتزوير والتضيق عليهم بعد الجولة الاولى، (الانتخابات تجري في مصر على ثلاث مراحل كل 9 محافظات في مرحلة)، ومع ما شهدته الانتخابات من تزوير وضغط ولاسيما في جولة الإعادة الأولى والمرحلة الثانية والثالثة بجولتيها، بعد أن تقدم الاخوان في المرحلة الاولى والتي حصلوا فيها ، على ما يعادل 5 أضعاف العدد الذي حصلوا عليه في انتخابات عام 2000[3].

وللإخوان بصورة خاصة والقوى السياسية المصرية بصورة عامة تجربة اخرى لم تأتي من نجاح التحول الثوري المباشر، وإن كان من تداعيات ثورة 2011، الا ان المشاركة كانت بعد اجراء تغيرات على قانون الانتخابات القديم في اكثر من 10 مواد، سمحت كثيراً في حق المشاركة وزيادة مساحة المشاركة والاشراف القضائي الكامل، ومنع التدخل السياسي والامني في الانتخابات[4]. وإن جرت الانتخابات التشريعية الاولى بعد الثورة بغياب دستور جديد، الا أن المجلس العسكري الذي اصدر بعض التعديلات على النظم الانتخابية فجرت على وفق هذه التعديلات وفاز بها حزب الحرية والعدالة (الاخوان المسلمين) بـ(228) مقعدا بما يمثل 45% من

---

[1] – المصدر السابق، ص 8 وما بعدها، وينظر ايضا: أحمد سويقات، مصدر سبق ذكره، ص 125، وينظر ايضا: سعيد بو الشعير، مصدر سبق ذكره، ص 165.

[2] – سامر سليمان، مقدمة كتاب –المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية–.. مصر 2005، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86319.

[3] – بوجحفة رشيدة، حركة الإخوان المسلمين في مصر: تاريخ يعيد نفسه بين الماضي الملبد...، الحاضر المجهول...، المستقبل – المنشود–...، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره، ص141.

[4] – علي عبد الرازق جلبي، الاندماج المجتمعي والمواطنة النشطة، مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجا، ضمن مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت ط1، 2014، ص 290،291.

مجموع مقاعده البالغة 498 مقعدا[1]، ولاحقاً فوز (محمد مرسي) برئاسة الجمهورية، حيث كان الشعب بمواجهة مع المنظومة القديمة؛ فقد اتم المصريون قبل انقلاب 3 تموز 2013 خمس جولات اشتملت عليها تلك المرحلة انتخابات تشريعية (النواب والشعب، والاستفاء على البيان الدستوري الذي اصدره المجلس العسكري ومن ثم انتخاب الرئيس واخيرا الاستفتاء على الدستور) وهي المرة الأولى التي "تشهدها البلاد بعد ثورة 25 يناير 2011، بنسب مشاركة غير مسبوقة في اي انتخابات عرفتها مصر في تاريخها المعاصر. وبالرغم من كل ما شاب (هذه الجولات) من مخالفات او عثرات، فإنّ أحدً من القوى السياسية المشاركة فيها لم يجرؤ على الطعن في نزاهتها، انطلاقاً من ان تلك المخلفات او العثرات تعكس في جزء كبير منها طبيعية المجتمع المصري وخصائصه الراهنة، التي لم يكن من الممكن، باي حال تجاوزها في اي عملية انتخابات يتم تنظيمها لاحقاً[2]. وهناك اجماع يكاد يتحقق ان كل الانتخابات في تلك المرحلة كانت نزيهة.

ثانياً: أنواع التحديات التي تواجه التحول الثوري غير الكامل.

بدءاً ينبغي التأكيد على بديهية اساسية، وهي أن القوى المقاومة للتغيير موجود في كل زمان ومكان، وهي موجودة داخل كل مجتمع، وحيثما وجد التغيير توجد هذه المنظومة[3]. ومنذ البدء، لا بد من الاعتراف بأن هناك صعوبات نظرية ومنهجية وعملية أيضاً في تحديد التهديدات والأخطار الأمنية التي تواجه الثورات، وتنجم هذه الصعوبات في تحول النسق النظمي لمستويات التفاعل المختلفة، فعلى المستوى المحلي، تخضع عمليات صناعة القرار السياسي لإعادة صياغة تمر بعملية تنافس وصراع، حسب القوة أو القدرة لدى الثوار والمضادين لهم، فتمر عملية التحول والانتقال الجذري بتغير الكثير من عملية صنع القرار السياسي، بما تظهره المرحلة من ضبابية في شكل العلاقة القائمة، وهذه العلاقات على قدر كبير من الأهمية والحساسية في صياغة محدّدات التغيير ومحتواه، وإن كانت أكثر تأثراً بميزان القوى الإقليمي الذي يتأثر في المقابل بالتضارب بين الجماعات المنتشرة في البلاد، والارتباطات والتقاطعات التي تقوم بينهم[4]. وثمة أكثر من وجه للشبه بين عموم الثورات وبين التحديات التي تقف بالضد منها، ويرى (أحمد طاهر)، رئيس مركز الحوار للدراسات السياسية بالقاهرة انه ليس مصادفة أن تشهد الثورات حزمة من التحديات الداخلية والخارجية في ضوء الأوضاع التي عاشتها تلك

---

[1] – مهند مصطفى، النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالة مصر، ضمن مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص 332،333.

[2] – عبد الحسين شعبان، عبد الحسين شعبان، تونس– مصر: اسئلة ما بعد الانتفاضة، ضمن جميل مطر وآخرون. تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر– المغرب –سورية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م، ص 4.

[3] – عبد السلام ابراهيم بغدادي، النظم السياسة العربية، ط1، دار الكتب العلمية، بغداد، 1432هـ– 2011م، ص 53.

[4] – يوسف محمد الصوّاني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، مجلة المستقبل العربي، "المستقبل العربي"، العدد 416، تشرين الاول/ اكتوبر 2013، ص 22.

المجموعات والتي أدت الى اندلاع تلك الثورات[1]. كما يذهب الى ذلك (احمد علي ابراهيم)، ويبين ان الثورات لن تستكمل اهدافها الا بعد سنوات من الصراعات الداخلية لابد وإن تتخلص فيها الشعوب من نخر مرتكزات الانظمة القديمة، لذ يعد التغيير ان نجح فانه بداية للتحول الحقيقي نحو النظام الافضل، وبداية الطريق لتأسيس انظمة خالية من الاستبداد، ولا يتم الا باكتشاف الذات، من خلال اكتشاف مصادر القوة والضعف في المجتمع، وإن الثورات كما يرى قد لا تحقق كامل اهدافها وقد تواجه مخاطر واشكالاً جديدا للاستبداد في اشكال متعددة من الارتدادات، ضمن اطار من الصراع السلمي، مصحوب بعصيان مدني ربما لن تتوقف[2].

وعموماً ان عملية التحول من خلال الانتفاضات، والثورات لاسيما التحول الثوري غير الكامل، قد تجبر الحزب الحاكم بإجراء عملية جراحية مستعجلة لنفسه قبل ان تصل اليه يد الجماهير، وهذه الجراحة المستعجلة لن تمر بسلام وارضية خصبة كما يرى البعض من المشاركين في عملية التحول، بل انها دائماً ستبقى تواجه الكثير من التحديات، منها ما يتعلق بالواقع السياسي والاجتماعي للدول، ومنها ما هو خارجي، وايضا اسلوب المنظومة السياسية القديمة والجديدة وكيفية تحقيقها للأهداف التي عملت من أجلها، من اهم تلك التحديات[3]:-

1- احتمال الثورات المضادة.

2- الانشقاقات والخلافات بين القوى السياسية التي قادت الثورة.

3- مخاطر التعويل على العامل الخارجي من القائمين على الثورة والواقفين ضدها.

4- هواجس الطرق على ابواب الولاءات الفرعية، مثل القبلية والعشائرية والجهوية والمذهبية والطائفية.

ويظهر للمتابع ان حركة التغيير، في كل بلد يحصل به تغيير، تقوم بها أربع قوى رئيسية مختلفة الموقع والدوافع والإحجام، وهي:-

1- الرأي العام ويطالب بالتغيير الشامل.

2- الحركات التقدمية المعارضة وتأمل بولادة حكومة رشيدة.

3- الحركات الإسلامية، وأبرزها الإخوان المسلمون، وتسعى لقيام انظمة دينية.

4- المؤسسات العسكري والامنية وتحاول إبقاء التغيير داخل مؤسسات الانظمة، ويضاف الى هذه القوى جهات فئوية تختلف هوياتها ومراميها حسب خصوصية كل مجتمع وبلد. وغالباً ما تتحرك هذه الجهات

---

[1]- صدام عبد الستار رشيد، ثورات الربيع العربي (دراسة سياسية اجتماعية تحليلية) أطروحة دكتوراه غير منشورة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد في العلوم السياسية / النظم السياسية، 1434هـ 2013م، ص 207.

[2] - احمد علي ابراهيم، الربيع العربي: رياح التغيير وعواصفها نحو انظمة خالية من الاستبداد، مجلة تضامن، بغداد، العدد الثالث عشر/ نيسان 2012، ص 6.

[3] - توفيق شومان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 386، نيسان 2011، ص 35. ص 130.

بتوجيهات خارجية لضرب نقاوة الثورة وحرف أهدافها[1]. وإذا كانت هذه التحديات وغيرها تواجه الثورة؛ فأنها لا تختلف كثيراً عند عدم نجاح الثورة وربما هي اكثر عن عدم اكتمال الثورة وقبولها بتنازلات من الحزب الحاكم، بل والاكثر ضراراً التحول الثوري غير الكامل كونه يواجه بتحديات غير قانونية من الاحزاب الحاكمة لإجهاض أي عملية تحول كامل. فما هو دور هذه الفئات في المرحلة اللاحقة ما كان منها سلباً أو ايجاباً، ما كان بالانتفاضات والاحتجاجات او بالمشاركة بالانتخابات.

1- تنامي دور القوى الشعبية.

اذا كان دور الفواعل المؤثرين في عملية التحول والتغيير يمكن معرفتهم بصورة ما، من خلال مشاركتهم الفعلية في الثورات او الانتخابات، ولكن تبقى هنالك قوى مؤثرة قد تكون شاركت او لم تشارك في عملية التغيير، قد حصل لها تغيير في طبيعة انتماءها وتفكيرها وتعاطيها مع الواقع الجديد، بتغير قوتها قوةً او ضعفاً من ناحية الفعل او التفكير، مع او ضد التغيير.

- **العامل الأول: الشعوب.**

تعد الشعوب بإطارها العام العامل المؤثر الأول لاسيما بعد ان كسرت حاجز الخوف بعد ان كانت هذه الشعوب محكومة بالخوف من الأجهزة الأمنية وجلوزتها، فهذه الثورات ساهمت في نقل الخوف الى الطرف الآخر أي الى السلطة[2]. بكل تأكيد انه زمن الشعوب بعد إزاحة حاجز الخوف عنها، وأصبحت السلطة بالنسبة لها لا تمثل تلك القوة الخارقة التي لا تقهر والتي يجب مهابتها والابتعاد عنها والانزواء بين الجدران ان لم يكن تحتها، وتجسدت قوة الشعوب بالمشاركة الانتخابية ولأول مرة بالضد من مرشحي الحزب الحاكم، من ذلك المشاركة الواسعة للجزائريين، ضد "جبهة التحرير الوطني" وعند تأجيل الانتخابات بجولة الإعادة وللمرحلة الثانية ولمرتين، ذلك للحد من قوة جبهة الانقاذ، لتلك الاسباب دعا (عباس مدني)، في 2 نيسان 1991 الى إضراب مفتوح ردا على هذه القرارات في 25 ايار 1991، وفي تصاعد للداعمين له وصل من شارك فيه حوالي 95% من عموم الشعب[3]. في إشارة واضحة على دور الشعب الساخط على حكوماته، وانه يدافع عن مكاسبه التي حققها من خلال الانتخابات.

---

[1] – سجعان القزي، تغيير الأنظمة والثورات، منشورات دار سائر المشرق، لبنان، 2013، ص 24.

[2] – حلوز خالد، الإسلام السياسي والربيع العربي: دراسة حالة تكتل الجزائر الخضراء في الانتخابات التشريعية ماي2012، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره ، ص 99.

[3] – محمد احمد فيصل العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 49.

ونتيجة ارتفاع نسبة الفقر في مصر في عام 1996 من 25% الى 43.9% عام 2004 بحسب تقرير التنمية البشرية في مصر الصادر 2005[1]، دفع الشعب للخروج للمشاركة الانتخابات ما بعد الثورة (2011) اقبالا جماهيريا شعبيا غير مسبوق من شرائح مختلفة مسيسة وغير مسيسة، وحشدت كل التيارات اتباعها للمشاركة في الانتخابات[2]. واضعة املها بالتغيير نحو الاحسن، وهكذا كان لمصر عام 2012 النصيب الاوفر في الحراك الشعبي متمثلا في الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات وصولاً الى احداث العنف السياسي العديدة التي ضربت البلاد واسقطت العديد من الضحايا من المدنيين والعسكريين على حد سواء، وقد تم رصد اكثر من خمسين تظاهرة كبرى على مدار عام 2012 في ميدان التحرير وميادين مصر الاخرى بدأت بالمطالب بالقصص للشهداء مع حلول الذكرى الاولى للثورة في كانون الثاني/ يناير 2012، ثم ما لبثت التظاهرات ان تحولت الى مواجهات مباشرة بين الشرطتين المدنية والعسكرية من ناحية وبين المتظاهرين في مناسبات مختلفة[3]. والامر لم يتوقف بعد انقلاب 3 تموز 2013، فاذا كانت جماهير واسعة من الشعب من القوى المناهضة للانقلاب والداعمة لشرعية الاخوان، وغيرهم، كانت تعلن رفضها للانقلاب رغم مرور سنة عليه، ورغم قتل المئات في ميدان رابعة والنهضة ومدن مصر الاخرى، وعمليات الاعتقال التي طالت الالف بإحكام مختلفة، وعلى أكثر من الف ومئتين شخصاً منهم بالإعدام[4].

أ- **العامل الثاني: الشباب.**

وإذا كان الشعب بعمومه له حضور وان كان متفاوت قبل الانتفاضات والتي تحدت الأجهزة الأمنية والتحقت بالمظاهرات، وساهمت في إنجاح الثورة ، حيث مثل الشباب عنصر مهم في دعم جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر بعد الانقلاب على نتائج الانتخابات، ولاسيما في المناطق الفقيرة[5]. وفي العقد الاخير يعد الشباب المبادر الاول الى الاحتجاج، هذا الاحتجاج فيه دلالة على تنامي القوى الشعبية الذي حول الاحتجاجات المطلبية الى ثورة كما في تونس ثم مصر، ثم انتقل الى عديد الدول العربية، هذا الاحتجاج كان وراءه جيل متعلم ومثقف جيل التكنلوجيا[6]، والذي استخدمها بشكل جيد لنصرة قضيته. وانطلاقاً من أن الثورة كما يعرفها علماء السياسة والتاريخ هي عملية تغيير شامل لأوضاع المجتمع نحو الاحسن صار الشباب العنصر الاساسي في

---

[1] – علي عبد الرازق جلبي، مصدر سبق ذكره، ص 279،280.

[2] – مي مجيب عبد المنعم مسعد، جدليات الاندماج للأقباط في مصر، ضمن مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص 244.

[3] – مالك عوني، سياقة اعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجا، مجلة السياسة الدولية، عدد ملحق رقم (187) مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2012، ص 3.

[4] – مي مجيب عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 237.

[5] – محمد احمد فيصل العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 61

[6] – حلوز خالد، الإسلام السياسي والربيع العربي: دراسة حالة تكتل الجزائر الخضراء في الانتخابات التشريعية ماي2012، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره ، ص 99.

عملية التغيير هذه، اذ من طبيعة الشباب انه يعمل على التغيير نحو ما يعتقد انه الاحسن، ومن طبيعة الشباب أيضاً أنه يرفض الجمود والتلكؤ في القرارات، ويدافع عن قيم يؤمن بها او قيم وافدة ربما تتعارض مع قيم مجتمعية قائمة. اذن نحن أمام جيل يمتلك القدرة والادراك والفهم، جيل يختلف عن جيل السبعينات والثمانيات، جيل استحق لقب (جيل الثورات العربية) فهذا الجيل اتسم بمجموعة من الملامح التي تراوحت ما بين انخراطه في العولمة بقيمها والياتها وافقها، وارتباطه بمحلية تكوينه السيكولوجي لجهة الهوية العربية والاسلامية[1].

2- تزايد قوة وتأثير القبيلة والأقليات على المشهد السياسي بعد التغيير.

تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً ومؤثراً على الإصلاح السياسي إما بدفع مسيرته إلى الأمام أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح، ذلك أنَّ تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً. لذلك ومما لاشك فيه ان ازمة الهوية تحدث عندما يصعب جمع أفراد المجتمع كافة في بوتقة واحدة يتم فيها تجاوزهم لانتماءاتهم التقليدية الضيقة، وتتغلب على اثار الانتقال الى المجتمع الجديد بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء الى ذلك المجتمع، ويحدث ذلك عندما تشعر احدى المجموعات المكونة للمجتمع بما يسمى بـ "الحرمان النسبي" اي شعورهم بحرمانهم من حقوق يتمتع بها اشخاص آخرون في المجتمع نفسه[2]، وادت احداث "ماسبيرو (مبنى الاذاعة والتلفزيون في القاهرة) 15/ايار/ 2011 الى ان الاقباط ايضا استطاعوا كسر حاجز الخوف ليس من النظام السابق وحسب، بل ومن توجيهات الكنسية القبطية التي كانت دائماً مع النظام السابق؛ فكانت لهم مساهمة في تلك المرحلة تختلف عن توجهاتهم السابقة المؤيد للحزب الحاكم. ويشير عدد كثير من النخب المصرية ان ما حصل للأقباط في مصر بعد الثورة 2011 كان من فلول النظام السابق لإجهاض الثورة، فيما يشير اخرون الى بعض رجال المال والاعلام من الاقباط بما يمتلكونه من عدد من وسائل الاعلام المهمة في مصر ساعد في انتهاء حكم الاخوان[3]. والمتابع للتجربة المصرية يجد الصورة واضحة بفقدان او ارتفاع اسعار بعض المواد الاساسية والوقود، والتي ظهرت في الاسواق بعد الانقلاب، مما يرجح ان القوى المناهضة للتغير تقف خلفها.

ولا يمكن تناسي دور القبائل والطوائف والمذاهب التي ظهرت بعد ردح طويل من الخمول كأنها "خلايا نائمة" بلغها الأمر بالتحرك فتحركت على عجل، وتكاثرت عناوين المعارضة، وسكتت السياسة وتكلم الرصاص. وإنَّ تسيس الافكار المرتبطة بالانتماء العرقي او الطائفي على نطاق واسع بصورة تقسيمية، أدى الى تجزئة

---

[1] – وصال العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص 170،171.

[2] – اسامة الغزالي حرب. مستقبل الصراع العربي –الإسرائيلي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 34.

[3] – مي مجيب عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 237.

اجهزة الدولة على اساس عرقي وطائفي، فاصبح النقاش يرتكز بصورة متزايدة على مسألتين أساسيتين: الأولى هي الدين والطائفة، والثانية هي العرق[1]. وايضا عادت من جديد سياسة فرق تسد الشعار الذي رفعه الاستعمار خلال القرون الماضية وهو الشعار الذي ترفعه القوى المضادة للتغيير، ويبين (بشير نافع) ان العاصمة الأميركية عملت على إدخال العامل الطائفي والإثني باعتباره عاملاً أساسيا في رسم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط[2]. "في ظل سياسات اعادة صياغة البنية السياسية والاجتماعية على وفق نمط التفكيك والتقسيم الذي يديم مصالحها في المنطقة، وفي ظل ضعف الشعور الموحد بالهوية الوطنية وسيادة الهويات التحتية . الطائفية والقومية، ليصبح مفهوم الهوية الواحدة مغيباً وقاصراً عن الحضور في ذهنية المواطن العربي[3].

3- الصراع بين المؤسسة العسكرية والاخوان المسلمين اثر في افشال التحول التشريعي.

رغم مرور السنوات وتعرض المنطقة العربية للعديد من التغييرات، إلا أن دور الجيوش في مختلف دول المنطقة يبقى حاسما إذ لم يعد يقتصر بالدفاع عن سلامة البلاد ووحدة أراضيها، بل امتد ليدخل في لعبة السياسة ويعمل على تغيير مجريات الأحداث الداخلية، ونتيجة تنامى هذا الدور وتزايده بشكل كبير في ظل ما يحدث في المنطقة من تخبط وتنافس بين التيارات العلمانية فيما بينها، واعلان حربها على التيارات الاسلامية بكل مشاربها، فوجد بعض القادة العسكريين الفرصة ربما تكون مواتية اكثر من أي وقت للقفز على المشهد واستلام السلطة، بما تمتلكه المؤسسة العسكرية من قوة ضبط وولاء للقادة، وربما هي القوة الوحيدة المنظمة بشكل جيد، بعد رحيل الأنظمة السابقة، وفي نفس الوقت قدرتها على لاستفادة من رجالات النظام السابق.

أ- دور الجيش الجزائري في افشال التجربة الديمقراطية في الجزائر.

بعد فوز جبهة الانقاذ الاسلامية في الجولة الاولى ادرك الجيش خطورة الوضع عليه، واحتمال كبير ان تفوز في الجولة الثانية الامر الذي ادى الى تدخله والقيام بالانقلاب العسكري، لذلك حل البرلمان في 4 كانون الثاني 1992، بحجة ان الجيش هو حامي الدستور فكان عليه القيام بالانقلاب لحماية "الديمقراطية"، واجبار الرئيس "الشاذلي" على الاستقالة لتفادي الذهاب الى الجولة الثانية في 11 كانون الثاني 1992، وأيضاً تم حل مجالس البلديات المنتخبة في عام 1990، التي فازت بها جبهة الانقاذ، وفي نهاية 1992 اعلان حالة الطوارئ، واعتقال قادة واعضاء الجبهة باعتبارهم خطر على الامن العام، وبعدها انطلقت العمليات العسكرية وصعود

[1] – جاريث ستانسفيلد، العراق، الشعب والتاريخ والسياسة ، ابو ظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1-2009 ، ص 61 ، وبعدها بتصرف.

[2] – بشير نافع، دولة شيعية في العراق وأخرى سنية في سوريا، الجزيرة نت.

[3] – دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ،ط1، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت الدوحة، 1430هـ/ 2009م، ص 7،8.

أعضاء جبهة الانقاذ الى الجبال بعد تشكيلهم للجناح المسلح "الجيش الاسلامي للإنقاذ[1]. التي جاءت كرد فعل من جانبهم حيث خرجت من الجبهة تنظيمات عسكرية تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة باستخدام العنف المسلح لمواجهة النظام نتيجة تدخل المؤسسة العسكرية [*] بصورة مباشرة في الحياة السياسية لوقف المسار الانتخابي؛ مما ادى الى ما يسمى في العلوم السياسية بـ(انغلاق النظام السياسي) الذي يؤدي الى تطرف واستخدام المعارضة للسلاح، فمع اجبار المؤسسة العسكرية الرئيس (الشاذلي بن جديد) على الاستقالة والغاء الانتخابات وحل جبهة الانقاذ[**] بالاعتماد على المادة ٣٣ من قانون الجمعيات السياسية الصادرة عام ١٩٨٩م بعدها تشكل خطراً على النظام العام تبعه حملات واسعة لاعتقال اعضاء الجبهة[2]. أدى ذلك الانغلاق السياسي الى حرب استمرت عشر سنوات.

ب- دور الجيش المصري في افشال التجربة الديمقراطية في مصر.

تزايد دور الجيش المصري من باب "الانفتاح السياسي والاقتصادي، الذي تم من خلاله تفكيك مؤسسات نظام ثورة 23 تموز 1952، مع المحافظة على الدور المركزي للجيش، ومع تعزيز ملحوظ لدور قوى الأمن وأجهزته[3]. وبقوته هذه لم يعد يحتكم على المشهد السياسي فقط، بل على المشهد والوضع الاقتصادي، بما تمتلكه المؤسسة العسكرية المصرية من مؤسسات صناعية وشركات تنجيم وشركات بناء الدور والطرق والجسور، هذا بالإضافة الى الامتيازات التي تمتلكها في الحصول على العقود الحكومية؛ فهي تمتلك الحصانة والإعفاء من التجاوزات القانونية والفساد المالي والاداري في إدارة المشاريع المحالة اليها، فضلاً عن المساعدات الخارجية حيث تزيد المساعدات الامريكية وحدها اكثر من مليار وثلاثمئة مليون دولار، وتختص المؤسسة العسكرية وحدها التصرف بها، كما هو حال الميزانية التي تكون من رقم واحد لا يحق لاحد حتى من مجلس الشعب معرفة كيفية صرفها، كل هذه الامتيازات يصعب معها تصور دور هامشي للجيش المصري في الحياة العامة والسياسية منها بشكل خاص، لاسيما اذا كان هدف الثورة وتعزز الهدف بفوز الاخوان المسلمين لسحب كل هذه الامتيازات منه؛ لاختلاف المنطلقات الفكرية لكليهما.

---

[1] – محمد احمد فيصل العبيدي، مصدر سبق ذكره. ص 62.

[*] – وكانت هيمنة الجيش على الدولة حيث فرض سيطرته على الشعب الجزائري بفرض ارادته لا ارادة الشعب من الاستقلال تحت غطاء المشروعية الثورية والتاريخية لضمان استمراره في الحكم، فضلا عن ابعاد الخصوم الاقوياء وتدجين جبهة التحرير (جيشا وشعبا) ليكون تابع للقيادة العسكرية بأساليب متعددة منها ترقية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وهؤلاء هم من تولى القيادة في عهد (الشاذلي بن جديد سنة الى)، ومقاليد الامور كافة منها قيادة حركة 1992 ضد "الديمقراطية" تحت قانون الامن العسكري بمراقبة الجميع، وتم ابعاد ضباط الداخل. (بو الشعير،2013،93).

[**] – وتم القاء القبض على (عباس مدني) ونائبه (علي بن حاج) بتهمة الاخلال بالنظام العام واثارة الفتنة. المصدر السابق، ص 162.

[2] – سناء كاظم كاطع، مصدر سبق ذكره، ص 100.

[3] – زياد حافظ. ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، ضمن جميل مطر وآخرون. تحرير عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر – المغرب –سورية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م، ص 19.

لاسيما بعد ان دار الكثير من الكلام في مصر بعد فوز (محمد مرسي 2012) بمنصب رئاسة الجمهورية وهيمنة الاخوان المسلمين على مجلس الشعب أن تكون تركيا نموذجًا يمكن لمصر ما بعد الثورة أن تحذو حذوه بالهيمنة على الجيش او بالأقل ابعاده عن العملية السياسية بصورة مباشرة؛ فالجيش المصري لا يختلف كثيرا عن الجيش التركي فهو الآخر يضم نخبة عسكرية علمانية مؤيدة للغرب تفرض نفوذها على جماعة الإخوان المسلمين الصاعدة[1]. وطرح سؤال حينها هل صحيح ان اطاحة الرئيس المصري (محمد مرسي) بقادة المجلس العسكري كانت ضربة اختصرت في يوم ما حدث في سنوات في تركيا على يد الاسلاميين من تحجيم لدور الجيش التركي وابعاده عن الحياة السياسية؟[2]، واذا كان الامر كذلك فانه ربما يكون قد استعجال ولم يحسب حسابه، وان هذا الفعل هو ما اظهر او عجل بظهور المؤسسة العسكرية من جديد، وفرضت كلمتها على الشارع والساحة السياسية، وهي صاحبت الدور الاول والاخير في الحياة السياسية المصرية منذ ثورة تموز 1952. واتضح هذا الدور في3 تموز 2013 عندما قام الجيش المصري بانقلاب عسكري تحت قيادة وزير الدفاع (عبد الفتاح السيسي) وعزل واعتقال الرئيس المصري المنتخب (محمد مرسي) وتم تعطيل العمل بالدستور وقطع بث عدة وسائل إعلامية مقربة من الاخوان المسلمين، وكلف رئيس المحكمة الدستورية (عدلي منصور) برئاسة البلاد، وصدرت أوامر باعتقال 300 عضو من الإخوان المسلمين وجاء تحرك الجيش بعد سلسلة من المظاهرات للمعارضة المصرية طالبت بتنحي الرئيس (محمد مرسي)[3]، حيث تم ترسيخ دور المؤسسة العسكرية، مع استقواء فريق سياسي بها لإقصاء فريق آخر، وقيام المجلس العسكري بالتدخل لملء ما اسماه "الفراغ الناتج عن صراعات السياسيين" والحفاظ على مصالحه، نظريًا، واصطف الجيش مع القوى المدنية ضد التيار الإسلامي، ورَسَمَ مسارًا سياسيًا من دون الإسلاميين، بل واعتمد سياسة إقصائية تجاه حركة الإخوان المسلمين وحلفائها، ولاحقًا ضد كل القوى المحسوبة على الثورة[4].

- **ثالثا: اسباب الصراع الفكري بين الأحزاب الحاكمة والاخوان المسلمين واثره على التحول الديمقراطي.**

يمثل الصراع على السلطة بين أحقية من يمسك بها، وبين من شارك في عملية التغيير، وأحقية من التحق به لاحقاً، فضلا عن الصراع الأزلي بين تيارين مهمين هما التيار الاسلامي والتيار العلماني بكل تياراته

[1] – جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي :كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة شيماء عبد الحكيم طه،ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣م ، ص 72.

[2] – أمينة ابو شهاب. العرب بعد الربيع العربي، مركز الخليج للدراسات– دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2012، ص 150.

[3] – بشير محمد النجاب، ثورة 25 يناير وصعود حركة الاخوان المسلمين في النظام السياسي المصري، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره ، ص 187.

[4] – مستقبل النظام السياسي المصري: التحديات والمسارات، المعهد المصري، د. م، 2016، ص 4.

الليبرالية او الاشتراكية، كنقطة جوهرية في فشل التحول، وقد استخدمت الاحزاب الحاكمة كل السبل لأفشال القوى السياسية الصاعدة، وعلى راسها التيارات الاسلامية، وبشكل دقيق تنظيم الاخوان المسلمين، الاكثر حضوراً في المشهد السياسي الاسلامي من باقي التيارات الاسلامية.

1- الصراع الفكري بين المنظومة السياسية العلمانية والاسلامية.

يعد هذا التقسيم كثنائية متلازمة بالمشهد السياسي العربي منذ ثورة 1952 في مصر، وتمثل عملية التوافق بينهما أمر شبه مستحيل، لذلك يعد الصراع بينمها ابرز التحديات التي تواجه عملية التحول بشكليه الثوري الكامل وغير الكامل، ولهذه الثنائية تظهر لنا ثنائيه الاسلام و"الديمقراطية الغربية" نتيجة الاختلاف الجوهري بينهما، وفي نتيجة مسبقة حكمها الواقع العربي ان "الديمقراطية" نظام لا ينسجم مع طبيعة تفكير الاحزاب الحاكمة فيه، والاشكالية التي تثار من الطرفين ضد بعضهما الاخر أن العلمانيين إذ ينادون بها عندما تكون الغلبة لهم، والاسلاميون من السياسيين ومع كونهم لا يؤمنون بها كفلسفة للحكم الا انهم يخوضون غمارها لأجل الوصول للحكم. وما ان يشترك الطرفان في هذه اللعبة الا ويكون من نتائجها الفوضى وربما الحرب الاهلية.

ويعود ذلك الاختلاف كما يرى احد الباحثين لكون الإسلام كدين بدأ تاريخياً منذ اكثر من اربعه عشر قرناً من الزمان انطلاقاً من أرض جزيرة العرب بما له من خصوصية التشريع التي تختلف عن النظم الفكرية الاخرى، فيما الديمقراطية كنظام سياسي تعود اصوله الى اليونان البعيد وترسخت جذوره مع الغرب الحديث على ضوء السيرورة التاريخية الزمنية في القرنين التاسع عشر والعشرين، فما الذي يجمع بين طرفي الثنائية بالية تقبل التطبيق، لأنه غالبا ما يكون القصد من وراء ذلك هو السؤال المضمر في طياتها ويتعلق بمدى قدرة المسلمين على الانسجام مع الديمقراطية كنظام سياسي[1].

كما يرى البعض هي في الدفاع عن الديموقراطية على أنها لا تتعارض مع الإسلام عندما بتم التعامل معها كآلية لا كفلسفة كاملة، وهو في حد ذاته اقصاء للديموقراطية، لأن من مقتضيات الديموقراطية، الدفاع عن الحريات بكل أشكالها، وتبني مقولات المجتمع المدني، واعتماد القانون الوضعي مع الإفادة من معطيات الدين الإنساني، ولهذا فالديموقراطية، بهذا المعنى، تكون أسلوب حياة، لا آلية للتنافس في الانتخابات فقط[2]. وهذا ما يجب على كل الاطراف فهمه، لا ان يدخلوا في هذه اللعبة وهم يرمون الوصول للسلطة فقط، وبذات

[1] – الكر محمد، حركات الاسلام السياسي واشكالية الدولة العميقة في دول الربيع العربي دراسة مقارنة في المآلات وآليات التعامل، ضمن محمد الامير احمد ومحمد كريم مصدر سبق ذكره، ص 64.

[2] – على المرهج، الاسلاميون والديمقراطية، جريدة الصباح، الخميس 26 ايار/ 2022، العدد 5413، ص 10.

الوقت صعوبة تلاءم وانسجام الديمقراطية مع الاسلام؛ ليس لكونهما من بيئتين مختلفتين بل لوجود اختلاف منهجي وجوهري لمنطلقاتهما الفكرية.

ونظرة التخوف من الاسلام السياسي كما يرى احد الباحثين ان الإسلاميين المعتدلين وكذلك المتطرفون يستمدون خطابهم من النص المقدس ومن التراث، وكل منهما يدعي أنه الممثل الحقيقي لتطبيقه على الأرض، وكل واحد منهم يظهر شيئا ويضمر آخر، الذي يظهره من يريد تطبيق الديمقراطية وحق العيش للجميع، والذي يضمره دعاة الديمقراطية إيمانهم بتعارض الديموقراطية مع المقدس، بوصفها فكرا نسبيا متغيرا مع المطلق الديني الذي تدعي تبنيه، فيما تؤمن الديموقراطية إيماناً صريحاً بأحقية الآخر في التعبير عن أفكاره حتى وإن كانت تتعارض مع الدين ومسلماته[1] ، ويستشهد البعض على ذلك بتصريح لـ(علي بن حاج) نائب الجبهة الاسلامية للإنقاذ في 23-10-1989 داعياً فيه الى إقامة دولة اسلامية تستند الى القران والسنة النبوية[2]. ولم يتوقف التهجم على القوى السياسية الاسلامية عند هذا الحد؛ فقد انتهج النظام السابق (حسني مبارك) التخويف من الاسلاميين واعتبارهم عدو له وللأقباط ليضمن تأييد الكنيسة له، أي تأييد الاقباط له باختزال موقفهم السياسي بموقف البابا[3]. وأصحاب هذا الطرح يرون أن الديمقراطية كفلسفة تخالف الاسلام لذلك تعتبر "الديمقراطية" كفر لتعارض مع الاسلام[4]. ويبين احد الباحثين كنموذج على هذه الفكرة ان جبهة الانقاذ الاسلامية حتى قبل الاضراب وبسبب توتر العلاقة بعد تغيير قانون الانتخابات اعتبرت نفسها ممثلة عن الاسلام وتعد "الديمقراطية" كفراً وأن التصويت لغيرها يعد شركاً[5]، وعلى وفق ذلك يفترض ومطلوب من التيارات الاسلامية وضع المقدس جانبا ليسمح لها أن تكون جزء من اللعبة السياسية، وليس شرطاً أن يسمح لها بالوصول للحكم وان كان من خلال الديمقراطية؛ فيما القوى العلمانية تحافظ على كل مبادئها. وهي بهذا تفرض على الشعوب الاسلامية اتباع قوانين تخالف الشرع، ولكن الاشكالية في الازدواجية التي تنطلق منها بعض الاحزاب ذات الخلفية الاسلامية للمشاركة بالعملية السياسية، من منطلق "الغاية تبرر الوسيلة"، وهو منطق مرفوض شرعا، فيجب ان تتطابق الغاية والوسيلة، وعليها ان تدرك ذلك قبل الولوج في اللعبة السياسية، لتكون هذه الازدواجية أحد اسباب الصراع.

ولكن الا يفترض على الداخلين في العملية السياسية قبول الآخر بما تسفر عنه نتائج "الديمقراطية" حتى تلك التي لا تأتي مع توقعاته الا أن المشكلة ذات شقين فالتيار الاسلامي اذا يتهم الاحزاب الحاكمة بانها لا

---

[1] – على المرهج، مصدر سبق ذكره، ص 10.
[2] – سعيد بو الشعير، مصدر سبق ذكره، ص 152.
[3] – مي مجيب عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 240،241.
[4] – للمزيد ينظر: امل هندي الخزعلي وعلي مخيف الربيعي، الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، مكتبة السنهوري، بيروت، 2019، ص 109- 112.
[5] – سعيد بو الشعير، مصدر سبق ذكره، ص 153.

تطبق الديمقراطية، وجاء في تصريح لـ(عبد القادر حشاني) مسؤول جبهة الانقاذ الاسلامية الذي تم اعتقاله يوم (22 كانون الثاني 1992) بعد المطالبة برفع الحظر عن حزبه ان المشكلة الحقيقية ليس في الجبهة الاسلامية للإنقاذ بل عدم انتهاج السلطة للمسار "الديمقراطي" الحقيقي[1]. وإذا ما عدنا الى التجارب التي ذكرناها وكيف تعاملت الحكومات مع "الديمقراطية" نجد انها ايضا كفرت بها عندما رفضت نتائجها، فمثلاً في تجربة الجزائر، فمع ان كل الدساتير منذ دستور 1963 وصولا الى دستور 1989 (الذي جرت الانتخابات في ظله) ان الاسلام دين الدولة بنص المادة (2)، وفي المادة (73) منه ان يكون رئيس الدولة مسلم وان يحترمه ويمجده، وان دستور 1989 دعم هذا المبدأ عندما نص على الزام كل المؤسسات بالامتناع عن اي سلوك يخالف الاسلام (المادة 9 فقرة 3)[2]، وهو امر كان يفترض ان لا يتعارض مع المسار الانتخابي ان صعد التيار السياسي الاسلامي للحكم او غيره. واذا كانت التهم تطلق على نوايا القوى السياسية الاسلامية، نجد ان باقي القوى السياسية الليبرالية واليسارية وغيرها من الاتجاهات التي لم تؤيد تلك الانظمة أو التي ايقنت لاحقا ان هذه الانظمة اصبحت من الماضي، تمارس الاقصاء على تلك النوايا، وتدمير "الديمقراطية" التي تؤمن بها؛ حتى وإن لم يكم الطرف الاخر يتعارض مع ميولها الفكرية.

ولغرض انقلاب الحزب الحاكم على النتائج المتوقعة من الانتخابات التشريعية، بعد خسارتها الكبيرة في انتخابات المجالس البلدية من هنا أصبح الصراع نحو الوصول إلى السلطة تتحكم فيه قواعد اللعبة الانتخابية لذا بدأ البحث عن الوسائل القانونية التي من شأنها الحفاظ على مكتسبات الحزب الحاكم من خلال قانون الانتخابات باعتماد نظام الأغلبية في دورين، و في هذا الصدد فقد تبنى المشرع الجزائري نظام الأغلبية لأول مرة في الانتخابات التشريعية التعددية لسنة 1991 و كان الهدف من وراء ذلك خدمة الأحزاب الكبيرة و في مقدمتها "حزب جبهة التحرير الوطني"[3] ، ويبين احد الباحثين ان هذا التغيير يضمن فوز الجبهة المعارضة للجبهة الاسلامية، لان الفوز بالمقعد في الدور الثاني سيكون صعب؛ لأن الاحزاب الاخرى ستتحالف معا ضد جبهة الانقاذ، دون ان يعلن عن هذا التحالف الضمني، وان اعتماد نظام القطبية بين الجبهة الاسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني ولهيمنة الحكومة على التشريع آنذاك عملت على دفع القوى "الاشتراكية والديمقراطية"

[1] – المصدر السابق، ص 250،251.
[2] – المصدر السابق، ص 85.
[3] – حاشي نهال، النظام الانتخابي في الجزائر و أثره على العملية الديمقراطية، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، 2015، ص 8.

للتصويت لممثليها في الدور الثاني (الذي تم الغاءه لاحقا) دون ان تطلب منهم ذلك حتى لا يفهم بانها ضد الجبهة الاسلامية للإنقاذ مما يؤاثر على مصداقيتها[1]

ورغم هذا التعديل الذى انه لم يكن يجدي ويمنع فوز جبهة الانقاذ في مرحلتها الاولى؛ فبدأت أُولى الخطوات الانقلابية على الديمقراطية مع ظهور النتائج، والتي بينت تفوق واضح لجبهة الانقاذ الاسلامية مما دفع "برئيس الجمهورية (الشاذلي بن جديد) ليقدم استقالته غير الدستورية؛ والتي كانت وسيلة لإيقاف المسار الانتخابي فكانت سبباً في كشف ضعف المؤسسات الدستورية القائمة وعجزها عن فرض الحلول الدستورية بما يخدم الدستور ودولة القانون؛ فنتج عنها ازمة دستورية ومؤسساتيه مفتعلة عن قصد لاسيما بعد الاعلان المتأخر عن حل المجلس الوطني الذي كان الخطوة الاخيرة لإيقاف المسار الانتخابي"، ويشير احد الباحثين لقول احد العمداء ان ما جرى ان الدولة التي اوقفت المسار الانتخابي يصعب الاقتناع بان ما قامت به تم باسم "الديمقراطية" ودولة الحق والقانون، وان النظام القائم يظهر بانه امتداد للنظام القديم، ويؤكد هذا الباحث ان مجمل العملية تمت خارج إطار الشرعية والمشروعية للسلطة الفعلية الحاكمة، وان رئيس الجمهورية عندما سئل هل ستنتقل السلطة الى جبهة الانقاذ اجاب "بنعم" وان الرئيس صرح لاحقاً: "لو قبلت السلطة بنتائج الانتخابات وبخيار الشعب واعطاء فرصة لجبهة انقاذ لما وصل الامر لما وصل اليه من قتل وتدمير وان عدم احترام خيار الشعب كان خطئاً كبيراً[2].

وما فعله النظام الاسبق في مصر لا يختلف كثيرا عن التجربة الجزائرية عندما اتبع الرئيس المصري الاسبق (حسني مبارك) بدعوة الناس للمشاركة في انتخابات 2005، وتسامح مع المشاركة السياسية في الجولة الأولى، ولكن التسامح قل في الجولة الثانية، حتى تحول في المرحلة الثالثة إلى ارتكاب أعمال عنف ضد المواطنين، من قبل الأمن أو من قبل عصابات عملت بتواطؤ مع الأمن، لا لشيء إلا لمنعهم من المشاركة الانتخابية. ومشاهد العنف التي رآها الناس في الصحف أو في الفضائيات لم تكن إلا اللمسة الأخيرة في استراتيجية هادفة إلى الحد من مشاركة قطاعات من المواطنين في الانتخابات[3].

وفي رفض وجود قوى سياسية اسلامية يتحجج البعض ان صعودهم الى الحكم بعد ثورات الربيع العربي ادى الى ازدياد المواجهة بينها وبين القوى التي تطلق على نفسها "تيار المدنية" المتمثلة بالقوى الليبرالية والعلمانية والقومية بشكل كبير، منطلقا من اعتبار أن الثورات العربية قامت على أكتاف الشباب العربي الذي ينتمي معظمه الى تيار الدولة المدنية الحديثة الساعية الى التغيير، وأن ما حدث بعد ذلك يعد بمثابة سرقة لثوراتهم حسب

[1] – سعيد بو الشعير، مصدر سبق ذكره، ص 148-151.
[2] – المصدر السابق، ص 169- 171.
[3] – سامر سليمان، مصدر سبق ذكره..

اعتقادهم باعتبار أن الإسلاميين لم يكونوا في بداية الثورات متحمسين كثيراً لفكرة التغيير الجذري للنظام وعدم قدرة هؤلاء الشباب على القيام بذلك، ولكن ما أن حدث التغيير وبدأت ملامحه تظهر للعيان حتى سارع الاسلاميين الى تغيير موقفهم بسرعة واصطفوا الى جانب الثوار المنتفضين في ساحات الاعتصام والتحرير[1].

والازدواجية في التعامل مع المواقف لم تنحصر بجهة دون أُخرى ولا في زمن محدد، كما تشير احدى الباحثات حيث تجسد موقف التخويف من صعود القوى السياسية الاسلامية بعد ثورة 2011، بتغير موقف الاقباط والكنيسة من الثورة الذي كان واضحاً فخلال الثمانية عشر يوما الاولى من انطلاق الثورة، بوجود موقف رسمي من الطوائف المصرية الثلاثة (المجمع المقدس بزعامة البابا شنودة، الطائفة الانجيلية، الاقباط الكاثوليك) الى مقاطعة المظاهرات، وطلبت من الاقباط عدم المشاركة في اي تظاهرات ضد النظام، بل ان البابا شنودة في خطاب له في 5 شباط 2011 عارض المظاهرات، ودعا الى وقفها بل الوقوف مع نظام (حسني مبارك)، ومع ان الاقباط لم يكونوا جميعا مع هذا الخطاب الا ان نسبة مشاركتهم كان متدنية قياساً بعددهم. وبعد ان سقط (حسني مبارك) صدر عن (البابا شنودة) في 15 شباط بيان جاء فيه وقوف الكنيسة المصرية مع ثوار 25 كانون الثاني، وطالب بحل مجلسي الشعب والشورى[2].

ويذهب العلمانيون ابعد من ذلك في رفضهم لوجود التيار الاسلامي كما يرى البعض بأنَّ الانشقاقات والانقسامات داخل البنى الحزبي للتيار الاسلامي، ويبين العلمانيون أن التيارات الإسلامية لم تولد لأصل ممارسة العمل السياسي، بل إن نشأتها داخل المجتمعات كانت لأساس دعوي وإرشادي وديني وتعليمي، وانطلاقاً من هذه الفكرة أمكن رمي تيار الإسلام السياسي بعدم حيازته الخبرة والتمرس التي تجعله في منأى من الأفول بعد التوهج وتحميه من محاولات تغييبه القسرية أو تجاهله من طرف النظام أو مؤسساته، ذلك لقلة تجربته وأن تعاطي السياسة ليس أصلا فيهم، وهو أهم الأسباب التي جعلت العديد من حركاته تتعرض لانشقاقات وانقسامات داخلية[3]. وهذا امر غير منطقي ولا له علاقة بكون الاحزاب اسلامية او غير اسلامية؛ فتجربة أي حزب قبل استلامه للسلطة اول مرة في أي بلد لم تأتي عن تجربة سابقة، ونحن اذ لا نقول ان الشعوب هي ساحة للتجارب، ولكن ربما ان الاسلاميين في هذه المرحلة لهم خبرة اكثر من المرحلة السابقة التي صعدت فيها تلك الاحزاب لتولي السلطة، هذا من جانب ثم ان الاحزاب التي تتنافس للوصل للسلطة لأول مرة بعد التحول لا تزيد تجربتها عن تجربة الاسلاميين.

---

[1] – صدام عبد الستار رشيد. مصدر سبق ذكره، ص 224.

[2] – مي مجيب عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص 229 وما بعدها.

[3] – جيدور حاج بشير، مأزق الإسلام السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي، مجلة دفاتر السياسة والقانون (الجزائر) ، العدد 19، جوان 2018، ص 294.

ويبقى الاشكال والتحدي الاكبر الذي يواجه عملية التحول وجوب ابتعاد كل الاحزاب والقوى السياسية (الحكومة، المعارضة) عن الازدواجية، وإن يتوافق طرحها بين التنظير والواقع قبل الولوج بالعمل السياسيين؛ والا فإنَّ هذه الازدواجية ستوقعهم والبلاد في مشاكل لا تحل حتى بالسلاح.

2- غياب البعد الاستراتيجي والروية المستقبلية لطبيعة التحول الديمقراطي.

إذا كان مفهوم الاستراتيجية يقتصر على مجال الحرب والعلوم العسكرية، الا انه اليوم لم يعد مقتصرا على هذه المفاهيم فقط، بل أصبح فناً يزاوله الجميع، وظهرت الاستراتيجية الشاملة للدولة التي بدأت تتفرع منها الاستراتيجيات الفرعية الأخرى حسب مجال العمل او الاختصاص، كالاستراتيجية السياسية المتمثلة بإعداد الخطط والمبادئ الكفيلة لتحقيق سياسية الدولة، إذ أصبحت تعتمد من الدولة في تصريف شؤونها، في المجال الداخلي والخارجي[1]. ويذهب (عبد القادر محمد فهمي) الى أن الاستراتيجية في جوهرها علاقة بين وسط واهداف، وان احد اهم جوانبها هو القدرة على تجسيد وتكييف الموارد والامكانيات المتاحة بالعمل على استخدامها بالطريقة التي تخدم تحقيق الاهداف المرسومة، وبنسب متفاوتة ولكن مقبولة[2].

ومن بين وجوب الالتزام بالاستراتيجية التي يفترض بها ان تكون مدروسة، وأن تكون عملية التحول باتجاه بناء فكري جديد يختلف جذرياً عن السابق، وان يكون مدروس دراسة كاملة ومعروفة العواقب التي ستوجهها عند التطبيق، من ذلك ان الحكومات عندما تفسح المجالات للمعارضة ان تشارك بالعملية السياسية ان تكون قد درست النتائج جيدا، ولكننا نجد ان من يشرع القوانين ليس ذاك مراده، وانما مراده ليس الا لذر الرماد في العيون، كما يتضح من روية احد الباحثين في تفسيره لما حصل في التجربة الجزائرية، من تلك السلبيات التي أدت الحرب العشرية ما جاء في اصل التشريع ، حيث يرى البعض أن استعمال مصطلح الجمعية الذي جاء في دستور الجزائر لعام 1989 بدلاً من حزب يرمي إلى ثلاث أمور، أُولها، تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة، ثانيهما، استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة، ثالثهما، افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية. ويأتي ذلك القانون لكون الاعتقاد السائد عند النواب والحكومة التي شرعت القانون بأن جبهة التحرير تفوز بجميع المقاعد أو اغلبها نظراً لما تتمتع به من هيكلة وتنظيم على المستوى الوطني[3]. لا على نظرة الشارع لها ولممارساتها

[1] – كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، ط 1، الدار العربية للعوم الناشرين، بيروت، 2008، ص 60.

[2] – عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، بغداد، 2009، ص 19.

[3] – أحمد سويقات، مصدر سبق ذكره، ص 124،125.

السابقة معه والتي لم تحترم وجوده على الخارطة الجغرافية فضلاً عن احترام أرائه السياسية، ولذلك فما ان يفسح له المجال سيختار غيرها.

ويرى احد الباحثين ان دستور 1989 يعد من افضل دساتير الجزائر بما فيها دستور 1996 ولكن الرئيس ومن معه واخرين غيرهم قد تسببوا في اثارة الاحداث وعرقلة المسار السياسي لإيقاف الانتخابات لمنع تكوين مجلس جديد منتخب من قبل الشعب، ولكن من الاشكاليات التي صاحبات دستور 1989 صعوبات لاعتماده على مبدا التداول السلمي للسلطة من جهة ومن جهة اخرى بقاء هيمنة الرئيس واستئثاره بالسلطة لفرض ارادته بموجب الدستور، وليس بكونه جزءاً من كل كما يفترض في النظم "الديمقراطية"، ويبين هذا الباحث ان النصوص وحدها غير كافية للانتقال الى النظام "الديمقراطي" لعدم وجود اليات علمية واضحة للانتقال السلمي للسلطة، لأنه بمجرد وصول جهة حاصلة على التأييد الشعبي يؤهلها التربع على مقاليد الحكم حينها "يلجا القابضون على السلطة الى استعمال تلك الاليات المحتفظ بها لمواجهة اي دخيل يريد مشاركته فعليا فيها ولو على وفق الطرق الدستورية وهي الرؤيا الاحادية التي ميزت نظام الحكم في الجزائر"[1].

إذاً فان فشل استراتيجية الحزب الحاكم وعدم قدرته على حساب مكانه الحقيقي لدى الشارع، فكانت خسارته الانتخابات المحلية، لذلك تم الاعلان عن الغاء الانتخابات التشريعية بانقلاب عسكري، عندما فاجأ رئيس الجمهورية الجميع بتقديم استقالته لتنتقل الجزائر لمرحلة العنف لفشل استراتيجية الحكومة في التعامل مع ازمة الخبز، واصدارها قوانين للإصلاح لم تلتزم بها ما ان خسرت الانتخابات، لتنقلب على قوانينها لانهم كانت عاجزة عن ايجاد حل جذري الا الهروب الى الأمام. "إذا كان رئيس الجمهورية قد اكد انه سيتعايش مع الاغلبية البرلمانية التي تتمخض عن الانتخابات التشريعية الا ان الجبهة الاسلامية والحكومة خصوصاً واطراف اخرى عموماً قامت بتصرفات اقل ما يقال عنها انها لا تخدم "الديمقراطية" ومبدا التداول على السلطة بشكل سلمي وشفاف، فالحكومة من جهتها استعملت كل ما من شانه ان يقلص شعبية الجبهة الاسلامية وهذه الاخيرة بدورها لم تتوقف في تحركها عند انتقاد تلك التصرفات والمطالبة بإصلاح ما افسدته، وانما لجات الى المبادرة بالمواجهة التي كانت السبب في تدهور الاوضاع الامنية"[2].

والامر لا يختلف كثيراً في مصر فيلاحظ أن انتخابات مصر 2005 تم التعدي عليها بانتهاء الجولة الأولى من المرحلة الأولى، حيث تم التضيق على المستقلين غير المدعومين من نظام "مبارك" بعد ان فسح لهم

[1] – سعيد بو الشعير مصدر سبق ذكره، ص 137– 140.
[2] – المصدر السابق. ص 141.

المجال للمشاركة بالانتخابات[1]، ولعدم جدية النظام الحاكم بمشاركة حقيقية من ذلك ما حصل في انتخابات مصر 2005 حيث شارك 444 مرشحا عن الحزب الحاكم بصورة رسمية و2700 بصفة مستقلين، فاز منهم 170 لينضموا لاحقا للحزب الوطني الحاكم ليصل عدد نوابه الى 311 من اصل 444 مقعدا، فيما فاز الاخوان ب 88 مقعدا، بعد ان شاركوا كمستقلين ضمن القوائم الفردية لحضر الجماعة من المشاركة السياسية[2]. وفي مرحلة رئاسة "مرسي" 2012 كشفت الاوضاع عن عدة أمور منها عدم وجود برنامج واضح أو رؤية استراتيجية فعلية "للجماعة، وأن مشروعهم كان عبارة عن مجموعة أفكار تفتقد في كثير منها إلى الآليات[3]. من ذلك التحديات التي تواجه الاخوان وكل التيار الاسلامي بعد فوزها في الانتخابات عدم وجود استراتيجية واضحة لعملية صياغة الدستور وضبط مضامينه من خلال طبيعة الجدل القائم في المسائل الدستورية لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية، مع اصرار العلمانيين والتيارات الأخرى على الابتعاد عن الشريعة لمخالفتها لتوجهاتهم، وكذلك في اختيار نظام الحكم وتحديد رؤيته "للدولة المدنية" الجديدة الذي يعد تحديا حقيقياً يواجه حركات الاسلام السياسي، وطبيعة الائتلاف والتحالف مع الحزب الحاكم اقلها في المرحلة الانتقالية[4]. والحل كان يتطلب وجود رؤية مبنية على استراتيجية واضحة لما بعد المشاركة.

تأتي هذه الاستراتيجية الفاشلة بالأمثلة التي تم اختيارها من سياسة أساليب للتلاعب في عملية الانتخابات – أو ما يسمى في أدبيات السياسة"manipulation" – of technology" بغرض تحقيق مقاصد غير تلك التي ترجى من الانتخابات الديمقراطية، وعلى رأسها الحصول على الشرعية أمام الجماهير والتخفيف من حدة الضغوط المطالبة بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج. وفي المنطقة العربية لم تؤد الانتخابات التي تجريها بعض أنظمة الحكم إلى انتقال ديمقراطي حقيقي[5]. ومن هذا يتضح عدم معرفة الاحزاب الحاكمة بمكانتها عند الشعب؛ نتج عن غياب البعد الاستراتيجي المستقبلي عندها وللقوى السياسية التي ستشارك معها والتي في لحظة من الزمن استحوذت على كل شيء، كل هذا كان سبباً لمشكلة كبرى واجهة التحول، لذلك نجد التحول في الامثلة التي ذكرناها قد وقعت في مازق الغرور، لاسيما اذا ما بني التصور عندها إن تغيير المجتمع مسالة بسيطة؛ فيظهر هنا كما يرى (خير الدين حسيب) تحدي النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فتغيير المجتمع ثقافياً واجتماعياً ليس مهمة سهلة ضمن مدة قصيرة، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي

---

[1] – سامر سليمان، مصدر سبق ذكره..

[2] – مهند مصطفى، النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالة مصر، ضمن مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 330.

[3] – بوجحفة رشيدة ، مصدر سبق ذكره، ، ص152.

[4] – الكر محمد، مصدر سبق ذكره، ص 80.

[5] – بشير محمد النجاب، مصدر سبق ذكره، ص 172.

يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع ويحتاج لوقت طويل[1]، وقد تبين من دراسة حالات التحول إن تغيير النظام أسهل كثيراً ونسبياً من بناء نظام جديد.

- **الخاتمة**

ان اختيار دولتين كنموذج للبحث بدل دولة واحدة وهما (الجزائر ومصر) لأننا نرى انهما يمثلان نموذج واحد من نظرة ان كلا الحزبين الحاكمين في الجزائر ومصر ذا خلفية عسكرية تستند لاعتبار ان الجيش هو حامي الدستور، فضلاً عن الخلفية الفكرية للحزبين الحاكمين خلفية علمانية، وما يبين انهما نموذج واحد ان الحزب المعارض ذا خلفية اسلامية (الاخوان المسلمين)، واذا ما استخدم المنهج الاستقرائي ستكون النتائج اكثر مصداقية من اختيار دولة واحدة، ومن ثم نستطيع الاستنتاج ان كل تجربة مشابهة لهما ستلاقي نفس المصير، وتجربة حماس مع فتح، وحزب النهضة في تونس لا تختلف كثيراً في مقدماتها ونتائجها عن تجربة الجزائر ومصر؛ لأنهما ايضا تقعا ضمن هذا التقسيم، وما يمكن القول بأنَّ تجربة تركيا قد نجحت فلا ننسى انها بعد ثلاث محاولات انقلاب على التيار الاسلامي، واما القول ان تجربة (اردوغان) للان تبدوا ناجحة، فهذا لوجود اسباب عدة منها وعي الشعب الذي وقف ضد انقلاب 2016، والامر لن يتوقف على هذا الانقلاب، ولا محاولات احزاب المعارضة بكل اطيافها اجهاض هذه التجربة؛ وما اتحادهم في الانتخابات الرئاسية الاخيرة (2023) الا جزء من هذه المحاولات، اضافة الى عوامل خارجية ساعدته في حينها على تجاوز عقبة تدخل الجيش.

من خلال هذا البحث وجدنا ان محاولة اجهاض التحول الثوري بتغيير القوانين، بامتصاص زخم الشارع من قبل الاحزاب الحاكمة جاء لا لهدف استقرار النظام وليس لزيادة عدد المشاركين فيه من القوى السياسية المعارضة؛ وإنما لزيادة المشاركة في الانتخابات على النمط الغربي وليس لتطبيق "الديمقراطية الغربية" وجاء الفشل بل والانهيار التام لتلك التجارب، وتوجهها نحو العنف المفرط لعدم وجود نية حقيقة للتغيير لاسيما بعد أن وجدت النظم السياسية ان التغيير في القوانين لم يصب في مصلحتها، بعد ان كانت تمني النفس بالفوز، وتجديد الثقة بها، فضلاً عن الهدف الاساسي بضرب القوى السياسية المعارضة من غير تغيير في طبيعة تفكيرها الذي حكمت به شعوبها لعقود طويلة. ولكون النتائج جاءت بصورة مغايرة لما كانت تطمح له هذه الانظمة، والفشل هنا مركب، الاول بانها سمحت للقوى المعارضة منافستها دون ان تحسب حسابها جيدا، والامر الثاني: فشلها في تقدير توجه الشعب وهي التي تمتلك كل المعلومات الامنية.

[1] – خير الدين حسيب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 386، نيسان 2011 ص 10.

اعطانا البحث بهذا التصور المختصر حقيقة أن عملية التغيير الثوري، او عن طريق الثورة غير الكاملة بهدف إسقاط المنظومة الفكرية للأحزاب الحاكمة عن طريق التنافس معه بالانتخابات بدل اكمال المسيرة الثورية، هي اسهل مرحلة وخطوة باتجاه التحول، وتصور عن طبيعة القوة المؤثرة والفعالة في المشهد السياسي بعد التغيير ولو بقدرٍ بسيط على فهم وادراك نوع وحجم التحديات التي تواجه الدول التي تطمح بالتحول نحو الافضل، وهذه القوى هي (التيار الاسلامي) المارد المخيف للأحزاب الحاكمة (العلمانية). ومن هذه الثنائية ظهرت مشكلة كيفية التعامل مع الآخر المختلف معه بشكل جذري، فبرز فكرة رفض وقبول الاخر بفكره، بل والتنازل له عن السطلة ان فاز بالانتخابات، كذلك ثنائية "الديمقراطية" والاسلام، هذه الثنائية التي لن يوجد لها حل إلى الان مع الانظمة الحاكمة التي ترفض قبول ان الاسلام دين يحمل في طياته ثنائية الدنيا والاخرة، مع انها تقر في دساتيرها ان الدين الاسلامي وهو دين الدولة الرسمي، الا انها تجعله في الجوامع فقط، وتبعده عن السياسة، والامر لا ينتهي مع طرف الحكومة، فالأحزاب الاسلامية هي الأخرى من أعلن عن تكفيره "للديمقراطية" بصورة علنية، او في أدبياته، فانه لم يعالج هذه القضية بصورة صحيحة قبل دخوله العملية السياسية، وإنما كانت الازدواجية واضحة في منهجهم السياسي، فضلاً عن هذه الثنائيات، هناك قضايا أُخرى لا تقل خطورة، وهو كيف التعامل مع النظام العالمي، وهو ما بينا انه يحتاج لبحث خاص بهذا الخصوص.

اما كيفية تحقيق الاهداف التي جرى التغيير لأجلها فهي الخطوة الاصعب، لفقدان الروية المستقبلية المبنية على دراسة كيفية مواجهة الازمات القادمة، وكما اتضح لنا ظهور الكثير من المفاجئات منها للنظام القائم، فضلاً عن القوى السياسية الجديدة، وهذه المفاجئات غير المدروسة هي التي ربما شكلت الخطوة الاولى بفشل عملية التحول، لذلك نجد محاولة عكس عقارب الساعة الى الوراء من قبل الخاسرين كان نتيجته الدماء او زيادة الفرقة بين النظام والشعب، لا سيما مع تدخل الجيش كطرف رئيسي باللعبة السياسية؛ لذلك فان اغلب إن لم نقل كل عملية التحول ستواجه مشاكل ستطفو على السطح مثل كيفية تحقيق رغبات الجماهير فضلاً عن الجهات الحزبية، التي خرجت لإحداث التغيير او تلك التي وجدت نفسها في وضع مغاير بعد التغيير وتستطيع الان ان تطالب بحقوقها (الشعب، الشباب المتحمس، الاثنيات العرقية، القبلية)، بعد ان تم ازاحت الخوف من قلوب وعقول الجميع واصبحت السلطة ليست كما كانت يعبر عنها بالوحش الكاسر الذي يثير الرعب والخوف؛ بل اصبحت في متناول السنة وايدي الجميع القوي والضعيف. وهكذا ستبرز بعض القضايا السياسية في الواجهة مثل الموقف من الأقليات والتنوّع الثقافي، لاسيما الديني والطائفي والاثني، وبعض القضايا والمشاكل القبلية الأخرى أيضاً، والتي تحتاج الى حلول جذرية تدرس كل حالة بحالتها ليكون التحول ناجح بقدرٍ ما.

Reference; •

1- Ahmed Souiqat, The Partisan Experience in Algeria 1962-2004, Researcher Magazine, Kasdi Merbah University, Ouargla, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Volume 2006, Issue 4/31 December 2006.
2- Ahmed Ali Ibrahim, The Arab Spring: Winds of Change and Its Storms Towards Regimes Free of Tyranny, Solidarity Magazine, Baghdad, Issue Thirteen / April 2012.
3- Osama Al-Ghazali Harb. The future of the Arab-Israeli conflict, a project to explore the future of the Arab world. Arab and World Axis, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987.
4- Amal Hindi Al-Khazali and Ali Mukhaif Al-Rubaie, Contemporary Islamic Political Thought, Al-Sanhouri Library, Beirut, 2019.
5- Amina Abu Shehab. The Arabs after the Arab Spring, Gulf Center for Studies - Gulf House for Press, Printing and Publishing, Sharjah, 2012.
6- Bashir Muhammad al-Najab, January 25 revolution and the rise of the Muslim Brotherhood movement in the political system, Al-Masry, under the supervision and editing of Muhammad al-Amir Ahmed and Muhammad Karim, The Experiences of Political Islam Movements after the Arab Spring Revolutions: A Study of Current Challenges and Future Prospects, 1st Edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2019.
7- Bashir Nafeh, a Shiite state in Iraq and a Sunni one in Syria, Al Jazeera Net.
8- Boujhfa Rashida, The Muslim Brotherhood Movement in Egypt: A History Repeating Itself between the Obscured Past..., the Unknown Present..., the Desired Future...-, within Muhammad al-Amir Ahmed and Muhammad Karim.
9- Tawfiq Shoman, The Arab Future Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 386, April 2011.
10- Gareth Stansfield, Iraq, People, History and Politics, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1-2009 edition.
11- John R Bradley, After the Arab Spring: How Islamists Hijacked the Middle East Revolutions, translated by Shaima Abdel Hakim Taha, 1st Edition, Arabic Words for Translation and Publishing, Cairo, 2013.
12- Jidour Haj Bashir, The Dilemma of Political Islam in Algeria: An Analytical Study on the Declining Political Performance of Islamist-Oriented Parties, Dafater Al-Seyassah and Al-Qanun (Algeria), No. 19, June 2018.
13- Hashi Nihal, The electoral system in Algeria and its impact on the democratic process, master's thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Oran 2 Mohammed bin Ahmed, 2015
14- Halouz Khaled, Political Islam and the Arab Spring: A Case Study of the Green Algeria bloc in. Legislative elections May 2012, within Muhammad al-Amir Ahmed and Muhammad Karim.
15- Khair El-Din Haseeb, The Arab Future Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 386, April 2011
16- Daham Muhammad Al-Azzawi, The American Occupation of Iraq and the Dimensions of Kurdish Federalism, 1st Edition, Arab House for Science and Al-Jazeera Center for Studies, Beirut Doha, 1430 AH / 2009 AD.
17- Ziad Hafez. The January Revolution in Egypt: Questions of the Present and the Future, in Jamil Matar and others. Edited by Abd al-Ilah Belkaziz, Winds of Change in the Arab World: Panel Discussions on Egypt-Morocco-Syria, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2011.

18- Zidane Saeed and Gebran Sufyan, The Development of Political Islam Movements in Algeria Before and After the Arab Spring. Under the supervision and editing of Muhammad al-Amir Ahmed and Muhammad Karim,
19- Samer Suleiman, Introduction to the book "Political Participation in the Parliamentary Elections"... Egypt 2005, https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86319.
20- Sajaan Al-Qazi, Changing Regimes and Revolutions, Dar Saer Al-Mashreq publications, Lebanon, 2013.
21- Saeed Bu Al-Shaer, The Algerian Political System, An Analytical Study of the Nature of the Government in Light of the 1989 Constitution, Part 2, Edition 2, University Press Office, Algeria, 2013.
22- Sanaa Kazem Katie, The Intellectual Starting Points of the Algerian Islamic Movement and the Controversial Relationship with the Political System, International Studies Journal, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue (45), 2010.
23- Saddam Abdul Sattar Rashid, The Arab Spring Revolutions ((An Analytical Social-Political Study)) An unpublished doctoral dissertation that is part of the requirements for obtaining a doctorate degree to the Council of the College of Political Science / University of Baghdad in Political Science / Political Systems, 1434 AH 2013 AD.
24- Abdel Hussein Shaaban, Tunisia-Egypt: Post-Intifada Questions, in Jamil Matar and others. Edited by Abd al-Ilah Belkaziz, Winds of Change in the Arab World: Panel Discussions on Egypt-Morocco-Syria, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2011.
25- Abd al-Hussein Shaban, The Arab Map of Change: Illuminations in Different Theses!, Hammurabi Journal of Studies, Fifth Issue, Second Year, April 2013.
26- Abd al-Ridha al-Ta'an, The Concept of Revolution, University of Mosul, Nineveh, 1980.
27- Abd al-Salam Ibrahim Baghdadi, Arab political systems, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Baghdad, 1432 AH - 2011 AD.
28- Abdul Qadir Muhammad Fahmy, Introduction to the Study of Strategy, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Baghdad College of Political Science, Baghdad, 2009.
29- Ali Al-Marhej, Islamists and Democracy, Al-Sabah Newspaper, Thursday 26 May 2022, Issue 5413.
30- Ali Abdel Razek Chalabi, Social Integration and Active Citizenship, Egypt after the January 25 Revolution as a Model, among a group of authors, Controversies of Social Integration and State and Nation Building in the Arab World, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 1st Edition, 2014.
31- Kazem Hashim Nehme, Al-Wajeez in Strategy, 1st Edition, Arab House of Science Publishers, Beirut, 2008.
32- Al-Kur Muhammad, Political Islam Movements and the Problem of the Deep State in the Arab Spring Countries, a comparative study in the outcomes and mechanisms of dealing, within Muhammad al-Amir Ahmed and Muhammad Karim.
33- Malik Awni, Driving Reconstruction: Can the Egyptian Revolution Establish a Model, International Policy Journal, Supplement Issue No. (187), Al-Ahram Foundation, Cairo, January 2012.
34- Muhammad Ahmad Faisal al-Obaidi, The Islamic Movement and the Struggle for Power in Algeria 1990-1999, Master Thesis, College of Arts, University of Mosul, 2020.
35- The Egyptian Institute. The future of the Egyptian political system: challenges and paths, d. M, 2016.

36- Muhannad Mustafa, Electoral Systems and Their Impact on Social and Political Integration in Arab Countries Going Through Democratic Transition: The Case of Egypt, among a group of authors, Controversies of Social Integration and State and Nation Building in the Arab World.
37- Mai Mujeeb Abdel Moneim Mosaad, Dialectics of Integration of Copts in Egypt, among a group of authors.
38- Wesal Al-Azzawi, Arab Revolutions and the Entitlements of Change: An Analytical Study on the Causes of the Collapse of Political Systems, Journal of Political Issues, published by the College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, Volume Four, Number twenty-six, 2012.
39- Yousef Muhammad Al-Sawani, Security Challenges of the Arab Spring: From Institutional Reform to a New Approach to Security, The Arab Future Magazine, "The Arab Future" magazine, Issue 416, October 2013.